نص ردن

▪ علاء حسن

التطهير مؤجّل

إجـراءات تطهير الأجـهزة الأمنـية من العناصر المرتبطة بتنظيمات إرهابية ، طبقا لما أعلنه أعضاء في لجنة الأمن والدفاع النيابية لم تأخذ طريقها للتطبيق ، لأن القضية بحاجة إلى المزيد من التدقيق والتمحيص ، وتوافقات بين بعض الأطـراف المشاركة في الحكومة ، وخصوصا داخل التحالف الوطني ، لأن الآخرين ، أعلنوا ابتعادهم عن إدارة الملف الأمني بسبب غياب تمثيلهم داخل المؤسسة العسكرية .

قبل أيـام أعلنت الحكومة وفي إطـار التزامها بالترشيق بتقليص أعداد حمايات عناصر المسؤولين والقادة السياسيين ، وقيل إن هواية الترشيق المفضلة لدى السلطة التنفيذية ، شملت البعض وتجاهلت الآخر ، علما إن احدهم يبلغ تعداد حمايته أكثر من ٢٠٠ عنصر من منتسبي الجيش الحالي والشرطة الاتحادية ، وواجبات هؤلاء معروفة فهم يجوبون الشوارع العامة باستخدام المنبهات عالية الصوت "الطواطات " لفتح الطريق أمام المسؤول أو الشخصية السياسية لضمان وصوله السريع إلى مكان انعقاد اجتماع مهم لبحث إجراءات التمحيص والتدقيق بغية التوصل إلى اتفاق نهائي لتطهير الأجهزة الأمنية .

الدعوات المطالبة بالتطهير تنطلق عادة عند حصول خروقات أمنية ، وكانت القوات الأميركية قبل انسحابها من البلاد تتحمل المسؤولية ، وتتلقى بصدر رحب اتهامات السياسيين بأنها تدعم الإرهـاب ،بل تقف وراء إثـارة العنف والاحتقان الطائفي ، وبعد خروجها، ارتفعت ذات الأصوات بإجراءات تطهيرية فورية ، لأن إدارة الملف الأمني تتطلب عناصر مهنية وقيادات مستقلة غير مرتبطة بأحزاب وتيارات وقوى سياسية ، ولكثرة الحديث بهذا الشأن ونتيجة الخلاف بين الكتل النيابية تأجل حسم اختيار المرشحين لشغل وزارتي الدفاع والداخلية ، لأن هذا الأمر هو الآخر بحاجة إلى تدقيق وتمحيص المرشحين على نار هادئة لحين توفر القناعة لدى صاحب القرار بطرحهم أمام مجلس النواب للمصادقة على إشغال مناصبهم .

يوم الثلاثاء الماضي قال مسؤول أمني لوكالة أنباء محلية بان ٦ من قياديي تنظيم القاعدة هربوا من مكان احتجازهم في مقر اللواء الخامس الواقع في حي السيدية ، والحادث يكشف بشكل لايقبل اللبس بأنه يعبر بشكل حقيقي عن الخرق الأمني أو ربما صفقات ، ولاسيما إن حالات الهروب ، تكررت في أكثر من محافظة وحتى داخل العاصمة بغداد ، وشكلت لجان تحقيقية لمحاسبة المقصرين ، ولم تظهر النتائج ، لأن فرص التمحيص لم يتوفر لها الوقت الكافي لكشف الحقائق .

مطالبات لجنة الأمن والدفاع بالتطهير تعبر عن قلق العراقيين من سوء إدارة الملف الأمني ، ومخاوفهم من احتمال أن تتحول العناصر الأمنية غير الخاضعة للتمحيص أداة بيد الإرهابيين لتنفيذ مخططاتهم بإشاعة القتل من "النوع الرسمي " خصوصا إن الاعتراضات على سلوك بعض منتسبي الأجهزة الأمنية وصل إلى تقديم شكاوى ضدهم ، لأنهم يصرون على تحميص وليس تمحيص أهـالي العاصمة بغداد بنيران السيطرات وبالتحديد في جانب الكرخ والخاضعة لمسؤولية اللـواء الخامس الـذي سيتعرض هـو الآخـر لإجـراءات التمحيص بسبب هروب قياديي القاعدة من سجن يقع داخل مقره المحصّن .

جهاز يحتوي مواداً مشعة يهدد بكارثة بيئية في ميسان

تضاربت تصريحات أعضاء مجلس محافظة ميسان بخصوص التأثيرات الناتجة عن جهاز يحتوي مواد مشعة سقط داخل إحدى الآبار النفطية في حقول البزركان، ففيما حذر بعضهم من "كارثة لا يمكن تصورها"، طمأن بعضهم الآخر من حصول أية مخاطر، في حين التزمت بيئة المحافظة جانب الصمت.

□ ميسان / رعد شاكر

وتتلخص الحادثة بحسب تسريبات لبعض العاملين هناك قالوا لـ"المدى": إن جهازا يحتوي مواد مشعة خطرة يستخدم في عمليات حفر الآبار النفطية قد حشر ومن ثم فُقد داخل (بئر بزركان ٣٠).وبيّن أن الجهاز يعود إلى شركة "وذر فورد الأمريكية" المتعاقدة مع شركة نفط ميسان على حفر ٢٠ بئرا في حقل البزركان النفطي.

رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس ميسان ميثم لفتة الفرطوسي، ذكر في تصريح نشره الموقع الرسمي لمجلس المحافظة "أن الصدفة وحدها كشفت عن الحادث"، مطالبا بطرد الشركة الأمريكية بسبب "إهمالها وتلويثها بيئة المحافظة من خلال تركها مصدرا مشعا داخل بئر بزركان ٣٠" بحسب قوله.

وقال الفرطوسي "إننا كجهة رسمية لم نبلغ بحادث سقوط الجهاز لا من قبل الشركة نفط ميسان ولا من قبل الشركة الأميركية، كأن الأمر لا يعني مجلس المحافظة صاحب السلطة التشريعية والرقابية العليا في المحافظة"، مبينا إن الجهاز من نوع (AM-٢٤١/ Be) يستخدم في عمليات استخراج النفط،وحذر من أن الكارثة التي ستخلفها هذه المصادر المشعة كبيرة جداً ولا يمكن تصورها لأن هذا المصدر يبلغ نصف عمره نحو ٤٣٢ سنة، على حد قوله. وأشار الفرطوسي إلى أن أحد بنود العقد الموقع بين الشركتين ينص على أن الشركة المستثمرة أو المقاول الذي تخوله، مسؤول عن استرداد أي مصدر إشعاع فاعل قد يستخدمه لأغراض فنية خاصة، ويكون ملزماً بتطبيق ذلك البند في المحاكم القضائية للدولة العراقية، مضيفا إن مجلس المحافظة "لم يحصل على أي نسخة من العقد لحد الآن بالرغم من مطالباتنا المستمرة ولكن دون جدوى". من جهته قلل الناطق الرسمي باسم مجلس المحافظة سعد الموسوي من التداعيات البيئية للحادث.

وأوضح في حديث خص به "المدى" إن المجلس استدعى مجموعة من الخبراء الاختصاصيين في شركة نفط ميسان واستوضح منهم عن طبيعة الحادث، مبينا إن الخبراء قدموا تحليلا علميا وفنيا بينوا فيه "إن جهازا صغيرا يحتوي على مواد مشعة من الأجهزة الحديثة التي تستخدمها شركة (وذر فورد) الأمريكية في عمليات حفر الآبار قد انفلت داخل بئر (البزركان /٣٠)، وإن الجهاز محصن داخل كبسولة معدنية من مادة (الستيل) ولا يمكن أن يتسرب منه الإشعاع ما لم يتم توصيله بالدائرة الكهربائية ،وهذه قد فصلت عنه ،وبالتالي فلا خطورة منه"، بحسب ما ذكر.

وأضاف :إن الشركة الأمريكية قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد معالجة الحادث وفق القواعد العلمية الحديثة وقامت بغلق البئر بعمق ٣٥٠ مترا بمادة السمنت، وهو ما يعني الاستغناء عن هذه البئر، مشيرا إلى أن الشركة باشرت حفر بئر جديدة على مسافة ٤٨ مترا من البئر الملغاة.

وتابع الموسوي إن الخبراء أفادوا بحصول حوادث مماثلة في حقل الرميلة النفطي بمحافظة البصرة وفي مناطق أخرى من العالم، وتمت معالجتها بذات الوسائل ولا توجد مخاطر تستدعي القلق، على حد وصفه. وعما إذا كان مجلس المحافظة مقتنعا بتحليل المختصين وبإجراءات المعالجة، قال الموسوي: "بالرغم من أن الموضوع ما زال قيد المتابعة من قبلنا حيث ننتظر وصول تقرير فريق مديرية البيئة إلا أنني أستطيع القول إننا مطمئنون ولا يوجد أي خطر يبعث على القلق".

من جانبه، بين مدير بيئة ميسان المهندس سيمر عبود عبد الغفور في حديث لـ"المدى"، أن المديرية تلقت توجيها من رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة في السابع عشر من الشهر الجاري يقضي بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص معلومات تفيد بوجود تلوث إشعاعي في بئر البزركان /٣٠ نتيجة تسرب مواد مشعة من أحد الأجهزة المستخدمة في حفر الآبار النفطية. وأشار إلى أن المديرية قامت بالاتصال هاتفيا بمركز الوقاية من الإشعاع في وزارة البيئة لإبلاغهم بالحادث، وطلب إرسال فريق فني من الوزارة لمعاينة موقع الحادث وبيان الرأي العلمي بخصوصه، مضيفا: إن المديرية أرسلت فريقا فنيا إلى موقع الحادث في اليوم نفسه إلا أن إحدى السيطرات العسكرية في المنطقة لم تسمح للفريق بالدخول.

وتابع بالقول: انه تم الاتصال بقسم البيئة في شركة نفط ميسان والتنسيق معهم وتم إرسال فريق مشترك في التاسع عشر من الشهر الجاري إلى موقع الحادث، مبينا إن الفريق قدم تقريرا فنيا وسيتم إرسال نسخ منه إلى مجلس المحافظة ومركز الوقاية من الإشعاع في وزارة البيئة.

ورفض عبد الغفور إطلاع "المدى" على ما جاء في التقرير، مبررا ذلك بأن الموضوع ما زال قيد الدراسة والمتابعة وأن خلاصة الموقف سيحددها تقرير فريق مركز الوقاية من الإشعاع في وزارة البيئة الذي سيقدم من بغداد قريبا لمعاينة موقع الحادث وتقييم المخاطر المحتملة، على حد قوله.

مجلس بابل : دائرة الاستخبارات لا تملك نثريّة ماليّة

كشف مجلس محافظة بابل إن مشروع نصب كاميرات المراقبة سيحال إلى التنفيذ خلال شهر من الآن، فيما ناقش مع اللجنة الأمنية في المحافظة الخروقات التي شهدتها بابل مؤخرا، معلنا تشكيل لجنة لمعالجة مشكلة تأخر تسليم جثث ضحايا الإرهاب وإصدار شهادات الوفاة الخاصة بهم.

□ بابل / إقبال محمد

وقـال رئيس لجنة الإعـمـار في مجلس المحافظة المهندس حامد الملي في حديث لـ"المدى": إن المجلس ضيّف محافظ بابل لكونه رئيس اللجنة الأمنية ومدير عام شرطة بابل ومدير الصحة ومسؤول الطبابة العدلية في المحافظة، لبحث الواقع الأمني والخروقات الأمنية التي شهدتها المحافظة خلال الزيارة الأربعينية الأخيرة.

وأضاف إن الاجتماع بحث مشكلة تـأخـر تسـليـم جثـامـين شهداء العمليات الإرهـابـيـة إلـى ذويهم وإصدار شهادات الوفاة الخاصة بهم، مبينا إن الآلية المتبعة حاليا في دائـرة صحـة بـابـل هـي عدم تسليم الجثث إلا بقرار من قاضي التحقيق الـذي بـدوره يعتمد على الأوراق التحقيقية المرفوعة من قبل مديرية الشرطة، مشيرا إلى أن قـرار الأمـانـة العـامـة لمجلس الوزراء يقضي بأن تكون الأوراق التحقيقية مرفوعة من قبل مكتب الـتـحـقـيـقـات الـوطـنـيـة، "وهذا التضـارب في الصـلاحيات كان السبب وراء تأخير رفع الأوراق التحقيقية إلى قاضي التحقيق"، بحسب ما ذكر.

وأعلن الملي انه تم تشكيل لجنة لدراسة الموضوع لتجاوز العراقيل والمشاكل التي تعترض إصدار شهادات الوفاة وعدم تأخير الجثث في مستشفى الحلة الجراحي في مديرية الطبابة العدلية.

وبشأن الخروقات الأمنية التي شهدتها المحافظة خلال زيارة أربعينية الإمـام الحسين (ع) الأخـيـرة، أشـار الملي إلـى أن "مديرية شرطة بابل ومنتسبيها أدوا الدور الذي يستطيعون أن يقدموه وخدموا أبناء المحافظة ،لكن هـذه الجـهـود اعترضتها الأعمال الإرهابية"، مشددا على ضـرورة إيـجـاد "الحلول لهذه الخروقات ومعرفة أسبابها".

وأفاد الملي بأن هناك إجماعا على تقديم الدعم اللوجستي لقيادة شرطة بابل وتوفير أجهزة كشف المتفجرات وكاميرات المراقبة، لافتا إلـى أن مشروع كاميرات المراقبة معطل منذ أربعة أعوام، فضـلا عـن اعـتـراض وزارة الاتصـالات على تنفيذه. وبيّن انه في العام ٢٠٠٨ خصص مبلغ قليل قدره ٥٠٠ مليون دينار لتنفيذ المشروع، وتمت زيادته في العام ٢٠٠٩ إلـى مـلـيـار و٣٠٠ مليون دينـار، وفـي الـعـام ٢٠١٠ أضيف إلى المبلغ ٥٠ مليون دينار وأحيل المشروع إلى التنفيذ إلا أن وزارة الاتصـالات اعترضت على تنفيذ هكذا مشـاريع في المحافظات، مضيفا إن المحـافظة خصصت خلال العام الحالي عشرة مليارات دينار وتمت زيادتها إلى ٣٠ مليار دينـار لتنفيذ مشـروع كاميرات المراقبة ودعم مديرية شرطة بابل.

الملي لفت إلـى عـدم وجـود كادر فـنـي مـتـخـصـص يسـتـطـيـع أن يحـسـم مسـألـة إحـالـة مشروع كاميرات المراقبة إلى التنفيذ كان احد أسباب تـأخـره، مبينا انـه تم تشكيل لجنة متخصصين من قيادة شـرطـة بـابـل وفـنـيـيـن مـن ديـوان المحافظة بإشراف ثلاثة أعضاء من مجلس بابل لدراسة العروض المقدمة إلى دائرة العقود من قبل الشركات، معلنا انه ستتم إحالة المشروع إلى التنفيذ خلال شهر مـن الآن،وأوضـــح إن مشروع كاميرات المراقبة لا تقتصر فوائده على الجانب الأمني فقط، بل يقدم خدماته أيضا لمديرية مرور بابل، وكـذلـك تسـهـيـل مـرور الـحـالات الطارئة ومتابعة سيارات الإسعاف والـنـجـدة، منوها بـأن المشروع سيسهم أيـضـا بتقليص أعـداد الشرطة إلى العدد النوعي وليس الكمي الـذي تحتاجه المحافظة.

وبشأن قاعدة (كالسو) العسكرية في ناحية جبله، قال عضو مجلس المحافظة: أنها تابعة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، وهناك توجيه من قبل الـقـيـادة بتسليم القاعدة إلى الشرطة الاتحادية، متمنيا أن تتولى المحافظة إدارة هذه القاعدة بغية نقل المؤسسات الأمنية إليها لكونها من المناطق المحمية والمؤمنة، وكذلك لإخلاء المدينة من المظاهر العسكرية.

من جانبه، أكد محافظ بابل محمد علي المسعودي لـ"المدى"، إن الخطة الأمنية الخاصة بالزيارة الأربعينية، نجحت على الرغم من الـخـروقـات الـتـي شهدتها، مبينا انـه تـم تـوفـيـر الـحـمـايـة الأمنية للزوار كافة، لافتا إلى أن المتتبع للوضع الأمـنـي يجد أن محافظة بابل "مهددة تهديدا مباشرا" من قبل الخلايا الإرهابية النائمة التي تنشط بين الحين والآخر.

وتـابـع بـالـقـول: إن محافظة بابل تعرضت خلال السنوات الماضية إلى عمليات إرهابية راح ضحيتها العشرات من الأبـريـاء، "إلا أن الإجـراءات الأمنية التي اتخذت مؤخرا كانت جيدة"، من دون أن ينفي حصول خروقات أمنية في قاطع المحافظة، لكنه ذكر بأن عدد الضحايا كان "اثنين من الأبرياء استشهدا نتيجة انـفـجـار عجلة مفخخة داخل منطقة نادر، وسنقوم بملاحقة الجناة وتسليمهم إلى العدالة". المسعودي بـيّـن إن الخطط الأمنية تدار من قبل قيادة العمليات التي لا دخل للمحافظة فيها، واصفا تضييفه من قبل مجلس المحافظة للوقوف على أسباب الخروقات الأمنية وسبل معالجتها بـ"الظاهرة الصحية" وهي تفعيل للدور الرقابي للمجلس، مضيفا إن التضييف تناول أيضا مشروع كاميرات المراقبة وأجهزة الكشف عن المتفجرات.

وبشـأن قـاعـدة (كـالسـو) أوضح المحافظ إن هناك لجنة مشكّلة من قبل مجلس الـوزراء عملها متابعة إخـلاء الـقـوات الأميركية للقواعد العسكرية وسبل الإفـادة من هذه الـقـواعـد، وتـم إشغالها حاليا من قبل لـواء المثنى التابع للجيش، مـؤكـدا إن الـمـحـافظة بـحـثـت مع رئيس الـوزراء إمكـانـيـة تحويل قاعدة (كالسو) إلى معسكر للشرطة الاتـحـاديـة وقـوات الـرد السريع، "لكن لـم نـحـصـل على أي نتيجة لغاية الآن".

وأكـد إن العمل الاستخباري في المحافظة ضعيف جدا ،والجهاز الاسـتـخـبـاراتـي يـحـتـاج إلـى دعم ومـسـانـدة، معربا عن استغرابه من "عدم توفير أيـة تـخـصـيـصـات مالية لدائرة الاستخبارات، كما إن الدائرة ليس لديها وحدة حسابية ولا حتى نثريات، بالرغم من حاجة العمل الاستخباري إلى تمويل مالي ودعم كبير".

منتسبو سايلو البصرة ينظّمون اعتصامهم الثالث

انتخاب هيئة جديدة للمجلس السياسي في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

تشكلت في البصرة هيئة جديدة للمجلس السياسي، تضم أحزابا وحركات سياسية غير مشاركة في السلطة أو ذات تمثيل بسيط في الحكومتين المحلية والمركزية، فيما نظم منتسبو سايلو البصرة اعتصاما مفتوحا عن العمل لحين تنفيذ مطالبهم.

وقال الرئيس الجديد للمجلس عبد الباقر العبادي وهو من منظمة العمل الإسلامي في تصريح لـ"المدى": سنسعى في مهمتنا الجديدة إلى وضع آلية لتطوير عملنا الرقابي، ومتابعة الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلا عن متابعة أداء الحكومة المحلية في المحافظة".

وفاز بمنصب نائب رئيس المجلس، ممثل منظمة العمل الإسلامي رائد الياسري، في حين فاز بعضوية المجلس عن تجمع الوحدة الوطنية بهاء ناصر الخفاجي، وآخرون من الأحزاب المنضوية تحت المجلس.

وبحسب ما ورد في النظام الداخلي للمجلس ومبررات وجوده، فإن من مهامه أن يمثل هيئة رقابية على أداء الحكومة المحلية، والتدخل لمعالجة المشاكل بالحوار والآليات الدستورية، حسب أهمية الحالة.

يشار إلى أن المجلس السابق الذي انتهت مهمته خلال الأسبوع الجاري، ساهم في معالجة العديد من المشاكل التي تعرضت لها المحافظة، ومن أبرزها الخدمات في قطاعات الماء والكهرباء والخدمات الأخرى، واقتصرت مهامه على البيانات الصحفية وإقامة الندوات مع شرائح مختلفة من المحافظة.

ويبدو أن المجلس لم تكن لدية آلية محددة في طريقة التعامل والتواصل مع الحكومة المحلية، حيث يواجه بعض الصعوبات في أداء عمله الرقابي.

وكان المجلس السياسي قد تم تأسيسه تحت اسم (إسناد القانون) في العام ٢٠٠٦ بهدف مساعدة الحكومة المحلية في تنظيم العمل ومتابعة النزاعات التي تحدث داخل المحافظة، ثم جرى تغيير اسمه إلى المجلس السياسي في العام ٢٠٠٨، ليكون جهة رقابية لمتابعة أداء الحكومة المحلية، وشاركت في تشكيله الأحزاب والحركات السياسية في البصرة، مثل حزب الفضيلة، والحزب الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة الإسلامية، وحركة الوفاق العراقي، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب الله في العراق، وحركة الإصلاح الوطني، وحركة ثوار الانتفاضة الشعبانية، وأحزاب وحركات أخرى.

من جانب آخر، نظم منتسبو سايلو البصرة اعتصاما مفتوحا عن العمل لحين تنفيذ مطالبهم من قبل وزارة التجارة والمديرية العامة لتجارة الحبوب.

وقال علي بدن احد المشاركين في الاعتصام لـ"المدى": "إن مطالبنا المشروعة تتعلق بتحسين رواتبنا ضمن سلم الرواتب المعمول به في الوزارات الأخرى، وكذلك صرف مخصصات الخطورة، وإطلاق مخصصات الساعات الإضافية".

وأضاف إن مطالب المعتصمين تتضمن تثبيت العاملين بنظام العقود المؤقتة الذين مضى على خدمتهم عدة سنوات في الشركة على الملاك الدائم، مشيرا إلى أنهم سيواصلون الاعتصام لحين تنفيذ هذه المطالب، لافتا إلى أنهم استحصلوا موافقة الحكومة المحلية على تنظيم الاعتصام.

يذكر إن هذا الاعتصام هو الثالث الذي نفذه منتسبو سايلو البصرة حتى الآن، ولم يحصلوا على غير الوعود من وزارة التجارة والجهات ذات العلاقة بشأن تنفيذ مطالبهم.